برنت تراجع 1 بالمئة إلى 59.19 دولار للبرميل

النفط ينخفض في ظل ارتفاع مخزونات الخام الأميركية

انخفضت أسعار النفط أمس الخميس، لتستأنف تراجعها بعد استقرارها لفترة وجيزة في وقت سابق من الأسبوع الجاري، في الوقت الذي ينتشر فيه القلق من التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا في الصين، بينما أدى ارتفاع فاق التوقعات في مخزونات الخام الأمريكية إلى تفاقم المعنويات السلبية في السوق.

وتراجع خام القياس العالمي برنت 62 سنتا أي واحدا بالمئة إلى 59.19 دولار للبرميل بحلول الساعة 0623 بتوقيت جرينتش، بعد أن زاد 0.5 بالمئة. وتراجع الخام الأمريكي 51 سنتا أي واحدا بالمئة إلى 52.82 دولار للبرميل بعد أن انخفض 0.3 بالمئة في الجلسة السابقة.

واستقرت الأسعار في الأيام القليلة الماضية، بعد اضطراب دفعها صوب أدنى مستوى في ثلاثة أشهر في الوقت الذي سعى فيه المستثمرون لتقييم الأضرار الناجمة عن الفيروس على النمو الاقتصادي والطلب على النفط ومنتجاته.

لكن في الوقت الحالي تسبب ارتفاع عدد الوفيات الناجمة عن الإصابة بالفيروس وانتشاره في أنحاء العالم مجددا في تراجع الأسواق، مع هبوط حاد في أسواق الأسهم الآسيوية.

واتجهت شركات طيران في أنحاء العالم لتعليق الرحلات المباشرة إلى الصين أو تقليص عددها مع إصدار الحكومات تحذيرات بشأن السفر وانخفاض أعداد المسافرين.

كما أبقى ارتفاع أكبر من المتوقع في مخزونات النفط الخام الأمريكية الأسبوع الماضي على الضغط الماثل على الأسعار.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام ارتفعت بأكثر من سبعة أمثال توقعات السوق، لتزيد 3.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 24 يناير.

وقالت الإدارة إن مخزونات البنزين زادت إلى مستوى قياسي، لترتفع للأسبوع الثاني عشر على التوالي وتصل إلى 261.1 مليون برميل.

الجاسر: استثمارات في البنية التحتية بـ 400 مليار ريال

صالح الجاسر

أكد وزير النقل السعودي، صالح الجاسر، وجود اهتمام كبير في استثمارات قطاع النقل بالسكك الحديد في المملكة والخدمات اللوجستية عموماً، بالاستفادة من البنى التحتية الضخمة في هذه القطاعات.

وقال الجاسر بتصريحات صحافية على هامش منتدى الخطوط الحديدية 2020، إن "المملكة استثمرت استثمارات ضخمة خلال العقد الماضي بما يفيض على 400 مليار ريال بالبنية التحتية، وهناك رغبة في الاستفادة من الموقع المميز للمملكة ومن البنية التحتية الكبيرة فيها، وما يشهده الاقتصاد الوطني من حراك بفضل رؤية 2030 الواضحة".

وأضاف أن "كل ذلك يجعل المملكة مهيأة لانطلاقة مميزة في مجال النقل وشتى المجالات الاقتصادية المرتبطة به من خدمات لوجستية وغيرها".

ونظمت الشركة السعودية للخطوط الحديدية "سار" بالتعاون مع وزارة النقل منتدى الخطوط الحديدية 2020 الذي يُعد أول منتدى لقطاع الخطوط الحديدية يُعقد بالمملكة.

ومثّل المنتدى منصةً فريدةً لاستكشاف التقنيات الحديثة بقطاع الخطوط الحديدية والتواصل مع قادته والالتقاء بالشخصيات المؤثرة التي تشكّل مستقبل القطاع اللوجستي والنقل.

وشارك في المنتدى نخبة من وزراء النقل والرؤساء التنفيذيين حول العالم وخبراء الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وممثلي الشركات المحلية والعالمية ذات العلاقة.

باول: فيروس كورونا الجديد يخلق حالة من عدم اليقين

جيروم باول

حذر رئيس الاحتياطي الفدرالي جيروم باول من أن فيروس الكورونا الجديد يخلق حالة من عدم اليقين في الأسواق ويهدد بمزيد من التباطؤ في الاقتصاد الصيني.

وجاء ذلك بعد أن صوت أعضاء الفيدرالي بالإجماع على إبقاء أسعار الفائدة ثابتة دون تغيير في اجتماع البنك الأول لهذا العام. وعزا الفدرالي تثبيت الفائدة إلى استمرار النمو الاقتصادي بوتيرة معتدلة، وسوق العمل القوي.

يشار إلى أن التخفيض الأخير للفائدة كان في أكتوبر الماضي ليكون بذلك الفدرالي قد خفض الفائدة ثلاث مرات في 2019 متعهدا بإبقائها مستقرة في النطاق الحالي بين 1.5 % و 1.75 % لحين حدوث تغير جذري في النظرة المستقبلية للاقتصاد الأميركي.

وقالت اللجنة صانعة السياسة النقدية للبنك المركزي الأميركي في بيان، إن قرار الإبقاء على سعر الإقراض لليلة واحدة في نطاق بين 1.50% و1.75% اتخذ بالإجماع. وأضافت قائلة "مكاسب الوظائف متينة، ومعدل البطالة يبقى منخفضاً".

ولا يتضمن بيان مجلس الاحتياطي الاتحادي تغييراً يذكر عن بيانه الذي أصدره بعد اجتماعه في ديسمبر، إذ قال إن سعر فائدة الأموال الاتحادية الحالي "ملائم لدعم توسع مستدام للنشاط الاقتصادي"، بما في ذلك نمو مستمر في الوظائف وزيادة في التضخم إلى المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي والبالغ 2%.

ولم يقدم مجلس الاحتياطي توجها جديدا بشأن برنامجه الحالي لشراء ما قيمته 60 مليار دولار شهريا من أذون الخزانة الأميركية لضمان سيولة كافية في الأجل القصير في أسواق التمويل المصرفي.

وفي قرار ذي صلة، زاد مجلس الاحتياطي الفائدة التي يدفعها للبنوك على فائض الاحتياطيات بمقدار خمس نقاط أساس إلى 1.60%، وهو تعديل فني يقول مسؤولون إنه ضروري للإبقاء على سعر فائدة الأموال الاتحادية حول منتصف النطاق المستهدف.

أميركا وكندا والمكسيك وقعت الاتفاق التجاري الثلاثي «يوسمكا»

وقع الرئيس الأميركي دونالد ترمب، على الاتفاق التجاري الثلاثي الجديد مع كندا والمكسيك بعد أشهر من المفاوضات ورغم معارضة الحزب الديمقراطي له.

وتوقيع ترمب للاتفاق هي الخطوة الأخيرة في عملية طويلة بدأت منذ وصول المليادير الجمهوري إلى البيت الأبيض في يناير 2017 وانتهت باعتماد الكونغرس بشكل نهائي منتصف يناير للاتفاق المسمى "اتفاق الولايات المتحدة – المكسيك – كندا".

وقال ترمب خلال حفل التوقيع في البيت الأبيض "، نضع حداً لكابوس اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)"، في إشارة إلى الاتفاق السابق بين الدول الثلاث الذي كان سارياً منذ عام 1994، لكن ينتقده ترمب بشدة على اعتبار أنه كلف الاقتصاد الأميركي الكثير من الوظائف.

وأضاف "على مدى عقدين، ترشح سياسيون للرئاسة على وعد استبدال اتفاق نافتا"، لكن "لم ينتخبوا أبداً"، وذلك في كلمة أمام أعضاء حكومته ونواب وممثلين نقابيين.

وأكد ترمب الذي يخوض حملة لإعادة انتخابه في يناير 2020 "أنا لست كهؤلاء السياسيين، أنا أفي بوعودي".

واعتبر أن "الولايات المتحدة خسرت وظائف ومصانع وقامت دول أخرى" بتصنيع السيارات الأميركية بسبب الاتفاق السابق، مضيفاً "لكننا غيرنا ذلك". وتعهد بـ"مستقبل مجيد" للصناعة الأميركية في ظل الاتفاق الجديد، مشيراً إلى "الانتصار الهائل" لشعاره "أميركا أولاً".

ويتضمن النص الجديد تعديلات طفيفة على اتفاق نافتا، وهو يتضمن مثلاً بنوداً متعلقة بالبيئة كما ينص خصوصاً على تقليص الاختلافات في التعامل مع العمال بين الدول الثلاث بهدف تفادي انتقال كبير لهم إلى الخارج.

واعتمدت المكسيك الاتفاق في 10 ديسمبر فيما من المتوقع أن تصدره كندا في الأسابيع المقبلة. وأطلقت حكومة جاستن ترودو عملية التصديق البرلماني على الاتفاق، داعية المعارضة إلى الموافقة عليه سريعاً.

ووافق مجلس النواب الأميركي ذو الغالبية الديمقراطية على الاتفاق، بعد مفاوضات طويلة مع إدارة ترمب وبعد تعديلات كثيرة أدخلت على النص الأساسي الذي كشف عنه أواخر عام 2018. واعتمده مجلس الشيوخ في 16 يناير، ولم يكن توقيع الرئيس عليه إلا إجراء بروتوكوليا.

ويعتبر الاتفاق انتصاراً اقتصادياً لترمب، بعد توقيعه اتفاقاً تجارياً مع الصين، بعد نزاع تجاري طويل بين البلدين.

البورصة المصرية تستبعد 3 شركات من مؤشرها الرئيسي

قررت إدارة البورصة المصرية اعتماد التعديلات التي أقرتها لجنة المؤشرات المنعقدة في إطار المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق، على أن يتم العمل بها، الأحد المقبل الموافق 2 فبراير 2020. وفي إطار أعمال المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق، شهد المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 وكذلك كل من مؤشر EGX 30 CAPPED، ومؤشر EGX30 TR اللذين يضمان نفس شركات مؤشر EGX30، استبعاد 3 شركات من الشركات غير المؤهلة وفقاً للمنهجية الحالية، مقابل انضمام 3 شركات جديدة للمؤشر. والشركات الثلاث التي خرجت من المؤشر الرئيسي هي النساجون الشرقيون، ومصرف أبوظبي الإسلامي – مصر، والحديد والصلب المصرية. فيما تتضمن الشركات الثلاث التي انضمت للمؤشر كلا من بورتو جروب، ودايس للملابس، وجي بي أوتو. وشهد مؤشر البورصة متساوي الأوزان EGX50 EWI استبعاد 7 شركات مقابل انضمام 7 شركات جديدة وهي شركة فوري، والعربية لإدارة وتطوير الأصول، والمصرية للمشروعات السياحية، والمالية والصناعية، وليفت سلاب، وبنك المصري لتنمية الصادرات، والقناة للتوكيلات الملاحية.

أما مؤشر EGX100 فقد شهد خروج 12 شركة مقابل انضمام 12 شركة جديدة للمؤشر، وهي فوري، والعربية لإدارة وتطوير الأصول، ونيوداب، والمجموعة المصرية العقارية، والنصر لتصنيع الحاصلات الزراعية، وراميدا، والمنصورة للدواجن، والجيزة للمقاولات، والنصر للأعمال المدنية والمصريين للإسكان، والخليجية الكندية للاستثمار العقاري، وزهراء المعادي للاستثمار. وتجري البورصة مراجعتين كل عام لمؤشراتها تنتهي الأولى في يناير، ويتم بدء العمل بها أول فبراير، وتنتهي المراجعة الثانية آخر يوليو ويتم العمل بها بداية أغسطس، وترصد المراجعات التغير في قيم التداولات على الأسهم المقيدة ومعدل التداول الحر، وفقا لمنهجيات كل مؤشر.

«نيكي» يتراجع مقتفية أثر نظيرتها في تايوان

انخفضت الأسهم اليابانية أمس الخميس في ظل تراجع حاد لأسهم تايوان تسبب في تسارع وتيرة عمليات البيع في طوكيو، بينما يُبقي المستثمرون أنظارهم مسلطة على اجتماع لمنظمة الصحة العالمية مرتبط بتفشي فيروس كورونا.

وهبط المؤشر نيكي القياسي 1.72 بالمئة ليغلق عند 22977.75 نقطة. وخلال الجلسة، لامست الأسهم اليابانية أدنى مستوى منذ 21 نوفمبر.

وتسارعت وتيرة خسائر الأسهم اليابانية بعد أن هبطت الأسهم في تايوان عند الفتح في أول جلسة تداول بعد عطلة العام القمري الجديد.

وأغلقت أسهم تايوان منخفضة 5.75 بالمئة، وهو أكبر تراجع منذ أكتوبر 2018، فيما قد يمثل استعراضا لما سيكون عليه رد فعل الأسهم الصينية حين تستأنف أسواقها المالية عملها في الثالث من فبراير.

وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا في الصين بواقع 38 إلى 170 وزاد عدد المصابين بأكثر من 1700 إلى 7711. وستعقد لجنة طوارئ بمنظمة الصحة العالمية جلسة مغلقة لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الفيروس الجديد القادم من الصين، والذي انتشر إلى ما يزيد عن 15 دولة، يشكل حالة طوارئ عالمية حاليا. وفي اليابان، قاد قطاع التكنولوجيا الانخفاض بعد أن نزل سهم سكرين هولدينجز بالحد الأقصى اليومي. وقلصت شركة إنتاج معدات تصنيع أشباه الموصلات توقعاتها للأرباح التشغيلية بنحو النصف. وتقدم 22 سهما على المؤشر نيكي مقابل تراجع 203. وانخفض سهم سكرين هولدينجز 19.26 بالمئة، وتلاه سهم أدفانتست كورب لصناعة معدات اختبار أشباه الموصلات الذي خسر 6.44 بالمئة، وآي. إتش. آي كورب للآلات الصناعية التي نزل سهمها 5.59 بالمئة. وهبط المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1.48 بالمئة إلى 1674.77 نقطة.

المفوضية الأوروبية ترفض تحذيرات واشنطن بشأن «هواوي»

أعلنت الحكومة البريطانية، عزمها السماح "بدور محدود" لشركة هواوي الصينية في تطوير شبكات اتصالات الجيل الخامس في الدولة.

لكن الحكومة أوضحت أنها ستستبعد "هواوي" وغيرها من "الموردين ذوي المخاطر العالية" من "الجوانب الجوهرية الحساسة" لشبكات الجيل الخامس وشبكات سرعات الإنترنت العالية.

من جهتها عبرت الشركة الصينية عن ارتياحها لقرار الحكومة البريطانية، الذي جاء رغم الضغوط التي تبذلها الولايات المتحدة لحظر مشاركة "هواوي" في مجال تطوير شبكات الجيل الخامس.

وبحسب "رويترز"، قالت بريطانيا إن الموردين ذوي المخاطر المرتفعة سيتم استبعادهم من الأعمال الحساسة ذات الصلة بالشبكات وأن مشاركتهم ستقتصر على أعمال لا تتسم بالحساسية وبنسبة لا تتجاوز 35 في المائة.

وتريد الولايات المتحدة أن يحظر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون شركة "هواوي" نهائيا، وتقول إن بكين قد تستخدم معدات الشركة في سرقة أسرار غربية بينما تنفي هواوي أي صلة لها بأنشطة تجسس.

وتتعرض بريطانيا – على وجه التحديد – لضغوط من أجل إرضاء الولايات المتحدة، في الوقت الذي تتفاوض فيه على إبرام اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة بينما تستعد للخروج من الاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يغضب القرار البريطاني إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التي تخشى من أن تستغل بكين شركة هواوي في التجسس. وكانت واشنطن قد هددت بتقليص التعاون المخابراتي مع لندن إذا كان لـ"هواوي" دور في بناء هذه الشبكات.

ولم تذكر الحكومة البريطانية في بيان بهذا الصدد شركة هواوي بالاسم لكن مسؤولي أمن الإنترنت البريطانيين قالوا إنهم دائما ما كانوا يتعاملون مع هواوي على أنها مورد "عالي المخاطر".

وقال فيكتور تشانج نائب رئيس الشركة "هواوي مطمئنة من تأكيد حكومة المملكة المتحدة على أنه بإمكاننا مواصلة العمل مع عملائنا للحفاظ على مسار طرح الجيل الخامس".

وأضاف "سيؤدي هذا القرار المدعوم بالأدلة إلى (إنشاء) بنية تحتية للاتصالات أكثر تقدما وأمانا وفعالية من حيث التكلفة تلائم المستقبل. هذا يمكن المملكة المتحدة من الوصول إلى التكنولوجيا الرائدة على مستوى العالم ويضمن وجود سوق تنافسية".

من جانبها أعلنت "فيتيل" أكبر شركة اتصالات في فيتنام، إطلاق نسختها الخاصة من شبكة الجيل الخامس "5 جي"، الجيل التالي من الإنترنت اللاسلكي، في (يونيو) 2020، وذلك في خطوة أثارت دهشة الخبراء.

بديون تلامس 135 بالمئة من الناتج

«صندوق النقد»: الاقتصاد الإيطالي سيكون «الأسوأ أوروبيا»

قال صندوق النقد الدولي إن إيطاليا ستستمر في تسجيل أسوأ أداء اقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام المقبلة. وبحسب "الألمانية"، كتب الصندوق في تقرير سنوي بشأن إيطاليا، يعرف باسم "ارتيكال 4" أنه من المتوقع أن ينمو ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو 0.5 في المائة هذا العام، وبنسبة تراوح بين 0.6 و0.7 في المائة بعد ذلك. وقال الصندوق، "هذه تعد أدنى توقعات في الاتحاد الأوروبي، وتعكس نموا ضعيفا محتملا. ويمكن أن تؤدي الصدمات العكسية مثل تصاعد التوترات التجارية وتباطؤ اقتصاديات الشركاء التجاريين أو الأحداث الجيوسياسية، إلى توقعات بتباطؤ أكبر للاقتصاد".

وتعاني إيطاليا الركود منذ مطلع القرن، وتعد الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي غير اليونان، التي لم يعد إجمالي الناتج المحلي بها لمستويات ما قبل أزمة 2007.

وأشار الصندوق إلى أن القيام بإجراءات مثل إصلاحات هيكلية لتحرير الأسواق والتخلص من مركزية المساومات حول الأجور وتعزيز القطاع المصرفي وتسريع النظام القضائي من شأنها المساعدة في إنعاش الاقتصاد الإيطالي.

ونصح الصندوق، "الاستفادة بشدة من معدلات الفائدة المنخفضة حاليا لاتخاذ إجراء لخفض الدين العام الكبير لإيطاليا، الذي يبلغ نحو 135 في المائة من إجمالي الناتج المحلي". إلى ذلك، أفادت بيانات رسمية أمس بأن معنويات المستهلكين في إيطاليا وألمانيا وفرنسا ارتفعت على غير المتوقع في بداية العام، ما يشير إلى أن المتسوقين مستعدون للإنفاق ودعم النمو بشكل عام في الاقتصادات الثلاثة الأكبر في منطقة اليورو.

ومن المرجح أن تكون الأرقام، التي جاءت قوية بشكل مفاجئ مرضية لكريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي، التي تدعو منطقة اليورو إلى زيادة نموها داخليا، تحسبا لمواجهة عوامل غير مواتية من الخارج.

وفي ألمانيا، أكبر اقتصادات أوروبا، قال معهد "جي. إف. كيه" إن مؤشره لمعنويات المستهلكين، الذي يستند إلى مسح لنحو ألفي مواطن ألماني، ارتفع إلى 9.9 نقطة مع الاقتراب من (فبراير) من 9.7 في الشهر السابق، ويخالف هذا استطلاعا توقع قراءة عند 9.6.